QADAYA 30/12/2011 12/29/11 8:44 PM Page 1

«الأبارتيد» .. هل هذا معقول؟

بقلم:
د. نبيل العسومي

لفت انتباهي وأنا أطالع الصفحة الأولى من جريدة «أخبار الخليج» قبل أيام تلك الومضة الصحفية حول ما صرح به رئيس احدى الصحف المحلية إلى قناة «الحرة» الأمريكية في شكل مقتطفات عجيبة هي في الحقيقة افتراءات حقيقية على الواقع البحريني اعتدنا مطالعتها وقراءة مثلها في بيانات «المعارضة» قبل وبعد وأثناء الأزمة، كما استمعنا إلى صولات وجولات برلماني الوفاق وكلام من هذا القبيل يرسخ معاني المظلومية والإحساس بالظلم والتمييز في سياق طائفي صرف.

وعندما طالعت تلك المختصرات العجيبة التي صور فيها رئيس التحرير البحرين كأنها غابة موحشة أو كأنها نظام قائم على التمييز الطائفي، نظام بدائي جائر متوحش، وجدت في النهاية أن تلك العبارات المرسلة على عواهنها من دون ضبط أو ربط أو عدالة في القول ودقة، وجدت أنها جمل مشتقة حرفيا من مقالاته اليومية على مدار الأشهر القليلة الماضية فمن كل مقالة اشتق سطرا أو سطرين والمقالات ذاتها هي صدى مثلما قلنا لأغاني المظلومية اياها التي شبعنا من سماعها وترديدها حتى من ذوي القامات والمقامات والمليارات، فهي ثقافة من يكفر بالنعمة ومن يرفل في النعمة ويلعن أهلها وينكر وجودها.

الحقيقة أن ما دفعني إلى هذا الحديث ليس هذا الكلام المكرر الذي عرفناه وحفظناه «ولاعت كبدنا منه» وإنما تلك الجملة التي لن ننساها أبدا والواردة في مقال رئيس التحرير المذكور التي وردت في الفقرة الأخيرة من مقاله بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٤ والتي سوى فيها نظام البحرين ونظام الأبارتيد السابق في جنوب افريقيا العنصرية، تذكرت هذا التوصيف الظالم المجانب للواقع والتاريخ والمستفز وأنا أقرأ مقتطفات «أخبار الخليج المذكورة.

إن توصيف النظام البحريني العتيد » الموصوف في الداخل والخارج بأنه نظام عصري ومنفتح ومدني بأنه نظام الأبارتيد يعتبر جريمة حقيقية ليست بمعيار القانون نفسه ولا بمعيار الفكر فقط ولكن بمعيار الأخلاق أيضا، فهو جريمة موصوفة تتضمن أركان الجريمة كافة بالمعيار القانوني كما درسناه في القانون الجنائي، ومع ذلك لا أحد في النظام البحريني «التمييزي» استدعاه أو سأله أو ساءله أو أوقفه عن الكتابة أو حتى أنكر عليه هذا الاعتداء اللفظي غير المسبوق بوصف النظام البحريني بكونه نظام «الأبارتيد»، وهنا المفارقة التي ترد على الكاتب المذكور بتجاوزاته واستفزازاته الخارجة عن المنطق وقيم الكتابة الرصينة ومبالغاته اللفظية والسياسية والمبنية على الانفعال والكراهية للنظام ترد عليه وتكذب استنتاجاته واستخلاصاته التي يمتلك بها الشارع المنفعل في ضوء الأحداث المتصاعدة، لكن هو يدري من تسبب فيها ويدري مفاعيلها وامتداداتها الداخلية والخارجية، بدلا من أن يتجه في كتاباته إلى ترشيد هذا الشارع المنفلت بالحكمة والموعظة الحسنة.

«الأبارتيد» يارئيس التحرير إن كنت لا تدري يعني نظام الفصل العنصري أي مدارس للبيض ومدارس للسود، أسواق للبيض وأسواق للسود مستشفيات للبيض ومستشفيات للسود، شوارع، للبيض وشوارع للسود، شواطئ للبيض وشواطئ للسود، حدائق للبيض وحدائق للسود، وهكذا، فهل يحق لك يارئيس التحرير أن تتطاول على نظامنا بهذا المستوى من التزييف والظلم اللذين لا يقبلهما عقل أو دين ويكذبهما الواقع المشاهد للعيان؟

أتفهم شخصيا أن يكون هنالك غضب وقلق وانفعال يظهر في الكلمات وفي المقالات، ولكن لا يقبل أبدا أن تظهر مثل هذه الاتهامات على لسان رئيس تحرير صحيفة يومية، وما أدراك من رئيس التحرير الذي يعتبر العقل المدبر والرادار الفكري الذي يوجه الأقلام ويرشدها بالقانون والعقل والمنطق؟

كلمة أخيرة نهمس بها في اذن رئيس التحرير ما هكذا تصلح الأمور وما هكذا تعاد اللحمة الوطنية بل بمثل كلامك هذا وتصريحاتك المنفعلة تعمق الهوة بين أبناء الشعب الواحد، وبمثل تصريحاتك المنفلتة من عقال العقل يتم تشويه هذا البلد، لا أحد ينكر أن في بلادنا أخطاء يجب أن تصوب وأن النظام السياسي نفسه هو من يقول ذلك صراحة ويدعو إلى الحوار والتصالح.

همسة أخرى نهمس بها في اذن رئيس التحرير نحن لم نقرأ لك أبدا أي نقد حقيقي وجوهري «للمعارضة» التي دفعت بالمجتمع قاطبة نحو الكارثة وتسببت في كل ما حدث في هذا البلد الآمن، لم نر نقدا حقيقيا أو دعوة حقيقية لهذه «المعارضة» إلى العودة إلى الرشد بترشيد سلوكها وأفعالها وأقوالها من أجل أن يلتقي الجميع في منتصف الطريق من أجل البحرين وأبنائها ومستقبلها.

كم كنت أتمنى أن تكون عادلا معتدلا، وأن تسخر قلمك من أجل أن تعود البحرين مثلما كانت دائما واحدة موحدة بقلب واحد بحيث تتخلى جميع الأطراف عن هذه اللغة والعبارات مثل لغة «الأبارتيد» التي أشرنا إليها.

مجلس التعاون الخليجي والاتجاه إلى التجربة الاتحادية

بقلم:
السيد حيدر رضي

لم يكن ميلاد مجلس التعاون لدول الخليج، أوائل ثمانينيات القرن الميلادي المنصرم، مصادفة، ولكن فكرته كانت متبلورة في أذهان قادة دول الخليج العربي آنذاك، إلى أن أصبح حقيقة للعيان يشهد بها القاصي والداني.

كانت الظروف السياسية قاسية في تلك الفترة، فالحرب العراقية الإيرانية في أشد اشتعالها، إلى جانب التهديدات السياسية في أوج نشاطها، أضف إلى ذلك الظروف الإقليمية، وحالة التوتر السياسي، ومعسكرات القوى التي تحوم حول المحيطين العربي والإقليمي، كل هذه العوامل، قد تكون عوامل مساعدة، للتفكير الايجابي نحو التعاون والتخندق نحو هدف واحد ومسعى واحد.

ففي ٢١ رجب من عام ١٤٠١ هـ، المصادف ٢٥ مايو ١٩٨١م، توصل قادة كل من المملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين، ودولة قطر، ودولة الإمارات العربية، ودولة الكويت، وسلطنة عمان، في اجتماع عقد بهذا الشأن، إلى اتفاقية بصيغة تعاون تضم الدول الست، تهدف بالأساس إلى التنسيق والتكامل بين الدول الأعضاء في الميادين كافة، بغية الوحدة، على ما نص عليه النظام الأساسي.

شكل قيام مجلس التعاون، ثاني تحالف إقليمي عربي، في المنطقة العربية، بعد قيام الوحدة العربية المصرية السورية وان ثمة جوامع مشتركة وظروفا موالية، قد عززت قيامه، وتناميه، وبخاصة الواقع التاريخي والسياسي والاجتماعي والثقافي، الذي تمتاز به بلدان مجلس التعاون، وعمق الروابط الدينية والثقافية، والتداخل الأسري بين مواطنيه.

ولقد حقق مجلس التعاون منذ نشأته إلى الآن، الكثير من المنجزات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والدفاعية والسياسية على صعد دول مجلس التعاون كافة، ولعله قد يكون الأبرز (قوات الردع الخليجية) أو ما تسمى اصطلاحا (قوات درع الجزيرة)، كأول منظومة جيش خليجي مشترك، تتولى مهمات الدفاع والحصن المنيع لكيانات ومؤسسات وأراضي الخليج العربي.

ويبقى الهاجس الأمني يبسط بظلاله على أروقة اجتماعات قادة الخليج، وكيف لا، فحوض الخليج ومنطقة الشرق الأوسط عموما، قد شهدا تحولات وأزمات عديدة، طوال العقود والسنين الماضية: الغزو السوفيتي لأفغانستان، الثورة الإسلامية في إيران، الحرب العراقية الإيرانية، اجتياح الكويت، حرب تحرير الكويت، الاجتياح الأمريكي للعراق، وغيرها من المطبات السياسية، إلى جانب الآن ما تسمى (الحرب الباردة) بين إيران وأمريكا، وتداعيات أزمة امتلاك إيران للمفاعلات النووية، وما تشكله هذه الحرب الباردة، من تهديد للأمن القومي الخليجي؟

ومع الرصيد التاريخي الكبير بقيام هذه المنظمة الإقليمية، ونحتفل الآن بذكرى مرور ٣٠ عاما على قيامها، إلا إننا نرى إحساس شعوب المنطقة، ونخبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية، بأن هذه المنظمة لم تواكب طموحاتها وآمالها، التي علقتها عليها منذ إنشائها كيانا وحدويا، وانه قد يتعثر وبخاصة في قضايا جوهرية، أو قد يصل الأمر إلى طريق مسدود، وان اجتماعات القادة تكون في موعدها المقرر، وتصدر عنها قرارات كبيرة وطموح، إلا أنه للأسف كثير من النتائج لا ترى النور، وتضيع وسط ما يسمى (أروقة البيروقراطية)، وعدم التنفيذ (مجلس التعاون واقع وتطلعات – نجيب الخنيزي).

إن دول مجلس التعاون، تواجه تحديات كبيرة جدا، فالبطالة مثلا ترتفع إلى نسبة مرتفعة جدا، وهي مستوى مخيف، وينذر بالخطر.

كما ان تعزيز التبادل التجاري وعمليات الإصلاح الاقتصادي، وإيجاد حل لمشكلة الاتفاقات الثنائية، هي ابرز التحديات الاقتصادية التي تواجه أقطار دول مجلس التعاون.

وتعد قضية العمالة الأجنبية الوافدة ونسبها العالية، من المشكلات التي تؤرق بال المسؤولين، وقد أثرت تلك العمالة في غياب الهوية الخليجية، وتأثير ذلك في النسيج الاجتماعي.

لذا فإنه من الواجب بمكان إعادة صياغة جديدة، لحلحلة هذه القضايا قبل إن تستفحل رويدا رويدا، فالملف الاقتصادي والاجتماعي، يمثل حجر الزاوية في المعاناة الخليجية بشكل عام.

وقد شكلت دعوة خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، بالتحول الى منظمة اتحادية، منعطفا متطورا، على صعيد العمل الخليجي المشترك، وتأتي هذه المبادرة في وقتها، نظير الحاجة إليها، في ظل تزايد وتيرة الصراعات في المنطقة، ولتكثيف العمل المشترك، نحو عمل وحدوي مركز، بمنظمات اتحادية مؤسسية.

نحن في دول المجلس، نفتقد – حقيقة – تصورات ودراسات استشرافية مستقبلية، لدول المجلس، وان كانت ثمة دراسات بهذا الشأن، لكنها قد لا تفي بالغرض، نريد دراسات موسعة وشاملة مجمل المحاور السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

إن قادة دول مجلس التعاون وحكومات هذه ومؤسساتها، ومؤسسات المجتمع المدني بها، يجب ان يدركوا، بوضوح، أن ثمة ممارسات سياسية واقتصادية وثقافية، تقود إلى مستقبل أفضل وأحسن، وهناك ممارسات قد تقود إلى العكس: إلى مستقبل مظلم، فنحن بحاجة إلى فكر وتحليل صادقين مع النفس، ومع المسؤولية الوطنية والقومية، يأخذان بالاعتبار المصالح العليا للعباد، ومع التوجهات الحديثة المعاصرة.

(استشراف مستقبل مجلس التعاون – د.علي فخرو).

وإزاء الوضع الحالي الإقليمي والعربي والعالمي، يستوجب على مجلس التعاون، المزيد من الانفتاح الدولي، والاقتصادي، وعندما نتحدث عن إصلاح اقتصادي، وانفتاح على العالم، لابد من تطوير للبنى التحتية، التي تكون أساسا لانجاز المشاريع وتوسيع التجارة البينية مع جميع دول العالم، وتوسيع نطاق العلاقات الاقتصادية، فالاستقرار السياسي والأمني، يؤهلها كثيرا لتبني هذا النوع من العلاقات، وإمكانيات الازدهار في هذا الحقل تبدو وردية (الانفتاح الاقتصادي – عامر التميمي).

وبقي ان نقول إن العصر الحالي هو عصر التكتلات، وان هذه التكتلات الإقليمية هي التي تفرض نفسها على الساحة الدولية، وان الغرب وغيره، قد انتهجوا هذا النهج منذ سنوات عدة، وأصبحت التكتلات الغربية وغيرها قوة لا يستهان بها في المحيط الدولي.

فهل تحذو دول مجلس التعاون هذا المنحى وتطوره؟ سؤال ينتظر الإجابة.

S-HAlDER64@hotmail.com

أفق

عبدالله خليفة

نهضةٌ والثقافةُ الديمقراطيةُ المطلوبة

تتدفق النتاجات الثقافية والفكرية بصورة كبيرة ورقياً في بعض دول الخليج خاصة الكبيرة منها ذات الأعداد السكانية الكبيرة مرتكزة أساساً على جهود الفئات الوسطى الشبابية غالباً، وهي عملية غدت مؤثرة في الإعلام ولكنها بعيدة عن حياة السكان، والدخول إلى عوالمهم العقلية النائية الغارقة في الصراعات المذهبية والعوالم المحافظة المنفصلة عن العصر.

هناك ثروات وتحولات اقتصادية كبيرة غير مسبوقة عربياً، لكن العالم الفكري الثقافي السياسي هش، فلن نستطيع أن نجد شخصية كطه حسين خاصة في بداياته العقلانية الصراعية المفجرة للقضايا والمستقطبة للاهتمام والفعل، على بساطة العيش المصري في ذلك الحين.

نجد أن التسطيح والتضخم الشخصي وافتعال المعارك المتجهة لإبراز قضايا جنسية وطائفية وهشاشة الانتاج غير قادر على الغوص في الظاهرات الاجتماعية والسياسية العميقة.

وحين يتم (تفجير) قضايا تغدو قضايا فكرية مجردة، تتركز غالباً على الجنس والتعميمات الفكرية غير المحللة للواقع في الجزيرة العربية ودرجة تطوره المختلفة عن بقية البلدان العربية خاصة في التطور الاجتماعي السياسي وضخامة العوائق فيه.

سنجدُ بعضَ الشباب الخلاق خاصة في المملكة العربية السعودية ينتج الكثير من الإبداعات، لكن أغلبها مسطح، يهدف لبروز الكاتب أكثر من تحليل قضايا معينة، أو متابعة تطور منطقة، ودعْ عنك مسائلَ تحليل تطور شعب أو رؤية تطور ديانة.

الذاتياتُ تهيمنُ على المنتجين، المنتجُ مشغولٌ بتسويق نفسه، يبحثُ عن قضايا مثيرة صاخبة يفجرها ويلفت النظر لذاته، فنظراً لحشود الباحثين عن الشهرة المتزاحمين على الوقوف في الصفوف الأولى، فإن الكثيرين يعملون لاختراق الصفوف، وفي سبيل هذا الهدف مستعد للقيام بأفعال أخرى لا تمت لأخلاقية الأدب والثقافة والمسئولية.

وقدرة هؤلاء المنتجين على الدفع والعطاء المادي أكثر من العطاء الثقافي، تدفعهم للتداخل مع المحطات الفضائية والمراكز الإعلامية والسفارات الأجنبية وتسويق أنفسهم وإقامة علاقات نفعية استغلالية لهذه الأطراف، وغالباً لا توجد قضايا مهمة من هذا التسويق، والنتاج الذي يحصل على جوائز وتتفجر حوله المقابلات والندوات هو نتاج فقير ضحل!

مركزيةُ الذوات المتضخمة هي نتاجُ ذوات فردية حادة المزاج، ضعيفة الإنتاج، غير قادرة على ايجاد التَّراكم الفكري السياسي، الذي يتطلب صبراً طويلاً وحفراً عميقاً في طبقات المجتمع وطبقات الوعي المعرفية فيه.

فالقافز هنا لا يرى خيوطاً عميقة في الواقع، وسكاناً يعانون ويبحثون عن سبل التطور، وضرورة أن يكون إنتاجه مؤثراً في هذه العملية الوطنية التي أعطته الوجود وغذته بالحياة الفكرية، بل لقد انفصل عنها وغدا ذاتاً أكبر منها، في حين أن القوى الاجتماعية المختلفة تبحث عن ديمقراطية بينها وتوافقات وطنية، وثقافة تؤسس لهذا وعن تنوير يعضدُ المشتركَ ويوسع دوائر الحلول للمشكلات، بحيث لا يفاجأ التطور بإخفاقات رهيبة، ومنعطفات مأساوية.

ومن هنا تجد المتضخم وهو كامن داخل قوقعته الخاصة ينتهزُ الفرصةَ للقفز مع جماعة من طائفته إذا قررتْ فجأة المغامرةَ بالوطن وإعطاء هذا الكَائن دفعةً أخرى من التضخم الذاتي، أو مع جماعته غير المعترفة بالمشكلات الحقيقية التي تدفن رؤوسها في رمال المصالح الخاصة.

الغشُ الأدبي الفكري لا ينفصل عن الغش التجاري والغش السياسي، فالراكضون وراء الشهرة وتسويق بضائعهم الثقافية المغشوشة، يعملون في مجتمعات لم تتشكل فيها قوانين الفردية العقلانية المنتجة، ولم تؤسسْ ديمقراطية الطبقات بعدُ، بل تعيشُ على صراع الطوائف، والواجب الوطني الإسلامي الإنساني الذي يحتم عليه إيجاد ذلك أو المساهمة فيه بقدرته، لا يأبه به، بل يسعى للاستفادة منه، إما بالجري وراء قضايا التسطيح والعفوية والإثارة، وإما باستغلال الغرائز الطائفية والكمون داخلها، ومشاركة القوى الداخلية المتخلفة والقوى الأجنبية المساهمة المُمزقة، في غنائم المرحلة الطائفية.

هذا بطبيعة الحال يعود للغش التجاري الاقتصادي، وهو حال عامة لها علاقة وثيقة بهلامية الطبقات ومحافظة الطوائف، وغياب الطبقة الوسطى والطبقة العاملة، وغياب البرامج التصنيعية، على المستويين الاقتصادي والعقلي، فيظهر نثارٌ كثيفٌ من الأفراد والفئات يدورُ في جاذبية عالم الذوات المتضخمة على صعيد الهياكل السياسية والاقتصادية.

منَ هنا يتطلبُ من النتاج الفكري الثقافي السياسي تعزيز المشتركات الوطنية والدينية والإنسانية وتعميق العقلانية والمصالح العامة مع تقدير القدرات الفردية المبدعة ونتاجاتها في كل مجال من دون تضخيم أو تقزيم، بل عبر العروض والدراسات الموضوعية والجوائز غير المؤدلجة وغير المسيسة.

وفي مثل هذه الأجواء الصحية المفترضة التي تتشكل بإرادات فاعلة ولا تظهر عفوياً، تصعد الشخصياتُ الخلاقة فعلاً أما المتسلقة فتتساقط لما تسببه من مشكلات للناس وللتطور ولأنفسها.

AbdullaKalifaboflasa@yahoo.com

المذكرات السياسية.. تعددت الأسباب والهدف واحد

بقلم:
د. خالد محمد غازي *

كتابة السير الذاتية او المذكرات السياسية الخاصة، تعتبر فكرة جيدة من حيث مبدؤها فحسب.. والصدق والجودة اللتان تتطلبهما تلك النوعية من الكتابات، ترجع إلى كيفية رؤية هؤلاء الاشخاص لدورهم السياسي الذين مارسوه.. فهل يرونها باعتبارها اعترافاتهم بأخطاء حقيقية فتظهر بشكل الاعتذار، أم أنها تبرير لما اقترفوه من أخطاء تصل في أحيان كثيرة إلى حد الجرائم؟

(١)

يتبنى العديد من رجال السياسة حول العالم فكرة كتابة مذاكراتهم الخاصة التي تتبنى وجهة نظرهم عند شعورهم بالاكتفاء من ممارسة العمل السياسي او الاحالة الى التقاعد، ويتناولون فيها الحديث عن اهم الملامح الرئيسية او المحركات الثابتة التي سيطرت على فترة معينة أو أحداث معينة، ويصفها البعض في أغلب الاحوال بالفضائح السياسية حيث لا يكترث أصحابها بذكر المساوئ التي يتحلى بها زعماء تلك الفترة فضلاً عن أخطائهم التي ارتكبوها إبان حكمهم أو توليهم المناصب القيادية، وقد لا يكون هذا النوع وحده بل هناك الكثير من السياسيين من فضلوا كتابة تلك المذكرات ونشرها لكن بعد وفاتهم حتى لا تقع عليهم أي مسئوليات أو التأثير في الرأي العام بمجرى المعطيات السياسية في بلدهم مما قد يعرضهم للمساءلة تحت طائلة القانون.

(٢)

كتابة السير الذاتية جنس أدبي غربي، بدأ تحديدا مع القديس «سانت أوغسطين» الذي تحدث فيها عن تأثير الدين في حياته الخاصة، ثم تبلورت وأخذت في التطور كفن أدبي قائم بذاته مع «جان جاك روسو»، الذي يعتبر أهم من كتب السيرة الذاتية عبر كتابه الشهير «اعترافات»، وقد استهله بجملة صارخة قال فيها: «أنا أفعل شيئا لم يفعله شخص قبلي ولن يقدر شخص بعدي على تقليده»، بعد أن ظلت «السيرة الذاتية» حكرا على الأدباء والفلاسفة تلقفها بعد ذلك السياسيون والملوك والرؤساء.

وبعض تلك المذكرات يمثل نوعا من الابتراز الذاتي ومحاولة لدفع التهم عن أصحابها، اذ إنهم صمتوا عن الكثير من الحقائق التي كانوا يعلمونها، فلم تسبغ سوى هالة من الفخر والنرجسية لا تمتان إلى واقعهم بصلة من قريب، أي انها قد تسير ضد التيار، الذي من أجله كانت تلك المذكرات مهمة وضرورية، فجميع الذين كتبوا مذكراتهم ينطبق عليهم هذا الرأي، فهم يسعون الى تحسين صورتهم واضفاء صورة أخرى لهم، حتى يستطيع المتابع لها أن يقرأ سيرة ذاتية لأحد المصلحين أو القديسين الذين جاءوا الى الارض وبرحيله او وفاته قد رفعت تلك الرحمة من الارض، ويظهر ذلك جليا من ناحية الأسلوب، فتبدو المذكرات في بعض الاحيان أقرب إلى الحكايات التي يرويها كبار السن الى صغارهم وهم يجتمعون حول مدافئ الشتاء اذ تمثل حكايات عن أبطال أسطوريين وخرافات تعود بسامعيها الى زمن سقراط الحكيم وزمن «سبارتاكوس».

(٣)

تظل كتب السيرة الشخصية الخاصة بالسياسيين مثار جدل واهتمام، حيث إنها تتناول شهادة حية يتناول راويها مختلف الاحداث والقضايا التي عايشها، وكذا موقف الادارة الخاصة بالحكم التابعة للراوي وكشف بعض الأسرار والخفايا التي لم يتسن الكشف عنها في حينها، وهو ما حدث مع كتاب «في زمني» الذي يتناول السيرة الذاتية لنائب الرئيس الأمريكي السابق «ديك تشيني»، وفي رد فعل على ذلك، قال وزير الخارجية الأمريكي الأسبق «كولن باول» إن كتاب تشيني اعتمد على توجيه «ضربات رخيصة» لزملائه وقدم تفاسير غير صادقة للأحداث.. مضيفاً أن فريق الأمن القومي للرئيس الأمريكي السابق جورج بوش لم يكن يعمل بسلاسة وأنه نصح بوش بالعمل على حل المشكلة.. وقال في حديث متلفز: كانت لدينا وجهات نظر مختلفة ولم يكن من الممكن التوفيق بين وجهات النظر.

وسُئل «باول» عن فقرات في الكتاب تنتقد مَسئولي الادارة السابقة، فقال: «إنها ضربات رخيصة» كما رفض باول توقعات تشيني بأن الكتاب سيحدث ضجة حول الكثيرين في واشنطن، وقال باول: «رأسي لم ينفجر ولم ألحظ انفجار أي رؤوس في واشنطن»، وفند باول رواية جاءت في الكتاب أشار فيها تشيني إلى أن وزير الخارجية الأسبق ازيح من منصبه في نهاية ولاية بوش الأولى.. وقال: «أنا والرئيس بوش كنا دوما متفقين على أنني سأترك منصبي في نهاية ٢٠٠٤، لقد كنت انوي دوما ان اخدم فترة واحدة».

وجاء في الكتاب الذي نشرته صحيفة الـ «نيويورك تايمز» الامريكية، مقتطفات منه أن «ديك تشيني» أعلن موقفه هذا في شأن سوريا في اجتماع لبوش مع كبار مستشاريه في يونيو ٢٠٠٧ مضيفاً: «بعد أن انتهيت سأل الرئيس: هل يوافق أحد هنا على رأي نائب الرئيس؟ وحينها لم ترفع يد واحدة في الغرفة»، وقال إن مستشاري بوش تحفظوا على خطته خشية أن تكون قد اعتمدت على معلومات استخباراتية خاطئة على غرار تلك المتعلقة بـ «مخزون أسلحة الدمار الشامل العراقية».

كما ذكرت الصحيفة أن «تشيني» انتقد أيضا وزيرة الخارجية السابقة «كوندليزا رايس» وسلفها «كولن باول»؛ فقد اتهم رايس بالسذاجة لأنها كانت تسعى إلى التوصل إلى اتفاق في شأن البرنامج النووي لكوريا الشمالية.. معرباً أيضا عن اعتقاده أن باول كان يقلل من شأن إدارة بوش بانتقاد سياساتها خارج نطاق الاجتماعات المغلقة للحكومة.

(٤)

ويرفض مؤرخون القبول بأن المذكرات تاريخ حقيقي، حيث إنها في معظم الاحوال تفتقد الدقة والمرونة والحياد في كثير من فصولها، ولا تقف على مراجع موثقة، فتعكس وجهات نظر شخصية.

ويرى البروفيسور «لويس» بجامعة إلينوي بالولايات المتحدة الأمريكية، تعليقاً على مذكرات «ديك تشيني» إن المذكرات والسير الذاتية للسياسيين من الضروري ألا تكون خيار من يبحث عن مادة للقراءة، لأنها تتضمن معلومات غير موثقة وآراء مسبقة وتمثل وجهة نظر محددة.

ويرى «إيفان كورنوج» أستاذ الإعلام في جامعة كولومبيا، أن سرد القصص الذاتية للسياسيين من المهام الأساسية التي ينبغ ان يراعيها المسئولون في الحكومات المختلفة، باعتبارها نقطة أساسية ومهمة، إذ ان مفتاح السرد الناجح لا يتمثل في عامل الصدق فقط، ولكن المهم أيضاً أن تكون القصص المحكية تحمل بعض المنطق.

ويقول «روبرت كارو» كاتب السير الذاتية الحائز جائزة «بوليتزر»، الذي كتب سيرة حياة «ليندون جونسون»، انه يرى أن عيب الكتب الخاصة بالمذكرات بشكل عام يتمثل في «انها جافة وينقصها التوازن الأدبي».

وفيما يتعلق بالدوافع الكامنة وراء كتابة المذكرات، يرى «روبرت ماكروم» الكاتب في صحيفة «الأوبزيرفر» البريطانية، أن هناك أسباباً عدة تدفع السياسيين إلى كتابة مذكراتهم، منها المال أو الغرور أو لتحقيق مصالح ذاتية.

وتبقى المذكرات الشخصية للسياسيين جنسا أدبيا غربيا، تعددت أسبابه، ولكن الهدف واحد.

* رئيس تحرير وكالة الصحافة العربية بالقاهرة.

k@k-ghazy.com

سرّ الأسرار وراء إصرار إيران على دعم بشار

بقلم:
عمار البرادعي *

سمعنا الكثير حول استعداد حكام إيران لقتال إسرائيل وتحفزّهم لتحرير فلسطين.. إلى آخر العنتريات الكلامية التي زايدت على مواقف الحركات القومية العربية وفصائل المقاومة الفلسطينية، لكننا لم نر أي ترجمة لهذا الاستعداد على الأرض غير التدخّل في شؤون دول الجوار وبث التفرقة الطائفية والمذهبية في هذا البلد العربي أو ذاك. إلى جانب تغنّيهم بالنهج الممانع الذي يطبّل له نظام بشار تمسكا بنظرية اللا حرب واللا سلم التي اختطّها والده استراتيجية له، ورأى فيها «حكمة» تعزز مواقع نظامه، بحسب شهادة نائبه السيد عبدالحليم خدام في كتاب مذكراته الأخير «التحالف السوري الإيراني والمنطقة».

بشار نفسه أعاد تذكيرنا بهذا الاستعداد في لقائه وزير الخارجية التركي، عندما هدّد .بحسب بعض المصادر .بإشعال الشرق الأوسط في ست ساعات إذا ما ضُربت دمشق، وأن إيران ستتولى ضرب البوارج الأمريكية الراسية في مياه الخليج، وذهب فيما نُسب إليه الى أبعد مما يستبعد أي عاقل قوله.

تُرى، هل سأل بشار نفسه وسط حمّى استمرار عزف المسؤولين الإيرانيين على وتر الممانعة والتحالف مع نظامه والعمل على دعمه، ووسط تعلّقه بهم وتعليق الآمال عليهم: أي الخيارين التاليين يُعتَبر «استراتيجيا» أو أكثر جدّية من الآخر بالنسبة إليهم: ضرب الكيان الصهيوني وتحرير فلسطين والتصدي للاستكبار العالمي.. إلى آخر الشعارات التي طالما تاجروا بها منذ ثلاثة عقود، أم بقاء نظام بشار ما دام واقفا على قدميه ومستمرا في خدمة توجهاتهم، حتى لو أباد المزيد من شعبه؟ اللهمّ إلا إذا انعكست ممارساته عليهم بالمصائب وأصابت الإيرانيين عدوى التظاهرات الشعبية المنادية بإسقاط نظامهم أيضا.

إذا كان لدى بشار الجواب عن ذلك، فهو ليس على استعداد للبوح به نظرا إلى ما يعكسه من تناقض صارخ بين ما يدّعيه من صفات القومية والتقدمية، وما يقيمه من تحالفات غير طبيعية مع نظام طهران الموغل في التعصب، ومع قوى ومنظمات ومليشيات ظلامية و«دكاكين» متشددة كجماعتي المالكي ومقتدى الصدر، ألد أعداء الفكر القومي التقدمي وأبرز دعاة استئصاله.

لكن المطلعين على بواطن علاقة الرؤوس الحاكمة في طهران بالنظام السوري وسرّ ارتباطهم به منذ أيام الخميني وحافظ الأسد، لديهم الجواب المفصّل والشافي عن ذلك، وهو أن وجود نظام بشار واستمراره، والتسهيلات الفريدة من نوعها التي يقدّمها لهم، هو الخيار الأساس والأكثر رعاية بالنسبة إليهم وليس مواجهة إسرائيل وتحرير فلسطين. وهذا الخيار لا تنحصر ثماره في الجانب السياسي وحده ولا الاقتصادي، أو حتى المصلحي بإطاره المعتاد بين الدول، بل يمتدّ الى الجانب الأخطر، وهو العمل اليومي على تحويل هذا البلد العربي بحكامه وجيشه وأجهزة أمنه وما أمكن من شعبه إلى تابعين لنهجهم المذهبي.

هذا المخطط يؤشر إذا ما قُدّر له النجاح في حالة استمرار نظام بشار الدموي. لا سمح الله. إلى أن هيمنة إيران لن تقتصر عندها على بلدنا سوريا فحسب، بل على كامل المنطقة العربية، انطلاقا من قلبها النابض. فإذا استطاعت بثقلها دعم الحفاظ على نظامه الذي يُعتَبر خط الدفاع الأول عنها ونقطة الانطلاق، تسهل عليها مهمة القفز الى الباقي. ومع ذلك، لم نسمع حتى الآن مع الأسف أي اعتراض عربي ولا إسلامي بمستوى التصدّي لهذا المخطط رغم خطورته.

دعونا نتصوّر كيف ستصبح عليه الحال داخل سوريا والوطن العربي إذا ما استمرّ هذا الوضع على حاله وتطوّر الى ما هو أخطر مع استمرار نظام بشار الذي خرج علينا أخيرا ببدعة تسيير تظاهرة موالية رافقتها طائرات مروحية ألقت على المتظاهرين بالونات ملوّنة بدل أن ترشّهم بالنار، مثلما تفعل كالمعتاد مع المعارضين من أبناء الشعب، أو بدل أن يُهددهم أزلامها مثلما فعلوا معنا لكي يحولوا دون تظاهرنا أمام السفارة الإيرانية بباريس، ولم يُفلحوا بالطبع.

هنا تبدو النقطة الأكثر أهمية بالنسبة إلى حكام إيران، والأكثر خطورة بالنسبة إلى أمتنا. ومن هذه الزاوية تحديدا، لم ينحصر دعمهم لبشار على الجانب السياسي وأطروحات الممانعة والصمود، بل أخذ يطول الجانب المذهبي مغلّفا بادعاءات عديدة، لم يتورّع أمامها سدنة طهران عن إصدار أغرب فتوى يتيمة في العالم الإسلامي فرضت اعتبار التصدّي للثوار السوريين .باعتبارهم تخريبيين! .واجبا دينيا.

وقد عزّز هذه الفتوى مُمارسة المرشد الأعلى خامنئي إلى إصدار قرار بدعم نظام حليفه بشار بخمسة مليارات و ٨٠٠ ألف دولار، وحوالي ٣٠٠ ألف برميل من النفط يوميا، بحسب وكالة رويترز للأنباء نقلا عن صحيفة «لس أكوز» التي استقت معلوماتها من مرجع مقرب من المرشد نفسه، وتردد أنه مركز دراسات.

على النقيض من هذا الموقف، تقف فصائل المعارضة الإيرانية كافة، كما يَعتبر الاصلاحيون أن الثورات العربية في سوريا والوطن العربي تلتقي على أرضية واحدة مع حركات الاحتجاج الشعبية الإيرانية التي يجب احترامها وتلبية مطالبها.

في ظل هذا الوضع المتشابك والخطير، ثمة أسئلة عديدة تطرح نفسها في هذه المرحلة التي نواجه فيها أعتى الأنظمة المتحالفة إجراما وادعاء، من أبرزها كيف يمكن أن تُكتب نهاية هذا الوضع أمام تصميم الشعب على النصر، في مواجهة إصرار النظام على الذبح الجماعي؟ هل التظاهرات السلمية كفيلة بإسقاط النظام، أم اتساع رقعة الانشقاق بين صفوف الجيش، أم توسيع دائرة الاحتكام الى السلاح التي بدأت ضيقة في بعض المناطق، أم طلب الدعم الدولي من دون أي تدخّل أجنبي.

وأخيرا، هل يبقى طلب الدعم هذا ضمن حدود العبارة المعلنة، أم يتّسع وصولا الى طلب التدخل العسكري كما يحلو للبعض الترويج وحتى التأكيد، من دون أن ننسى بالطبع ضرورة مسارعة ثورة شعبنا إلى إعلان برنامج سياسي يجمع قواها على الأرضية البديلة، ويعبّر عما تريد تحقيقه بعد إسقاط النظام.

* معارض سوري مقيم في باريس.